exness

ملخص سياسة تضارب المصالح

exness

01 نطاق سياسة تضارب المصالح

1.1 وضعت شركة اكسنس ("**الشركة**") ونفذت واحتفظت بسياسة تضارب المصالح وذلك لتحديد وإدارة والإفصاح عن أي تضارب قد ينشأ أثناء ممارسة الأعمال.

1.2 يُقدم ملخص سياسة تضارب المصالح هذا ("**السياسة**") ملخصاً للسياسة التي نحتفظ بها لإدارة تضارب المصالح فيما يتعلق بالواجبات التي نتحملها تجاه عملائنا. يمكن توفير نسخة كاملة من سياسة تضارب المصالح عند الطلب.

2 الحالات التي قد تُؤدي إلى تضارب المصالح

2.1 قد ينشأ تضارب المصالح عندما تقوم الشركة أو أي شخص ذي صلة (على سبيل المثال، موظف) بما يلي:

- من المرجح أن يحقق ربحاً مالياً أو يتجنب خسارة مالية على حساب العميل؛
- لديه مصلحة في نتيجة خدمة مُقدمة للعميل تختلف عن مصلحة العميل في تلك النتيجة؛
- لديه حافز لتفضيل مصلحة عميل أو مجموعة من العملاء على مصلحة عميل آخر؛
- يُزاول نفس العمل الذي يُزاولة العميل؛
- يتلقى/يدفع أو سيتلقى/يدفع حافزاً يتعلق بخدمة مقدمة للعميل.

2.2 الظروف الرئيسية التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح هي:

- قيام الشركة بتنفيذ أو ترتيب بتنفيذ مواقف العملاء الذين قد يكون للشركة أو الشركات التابعة لها أو الأشخاص المعنيين مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة معهم؛
- استعانة الشركة بخدمات جهات تابعة؛
- دفع الشركة و/أو قبولها من أطراف ثالثة مزايا أو عمولات أو مكافآت تُدفع أو تُستلم نتيجة لصفقات العملاء.

3 الإجراءات والضوابط العامة لمنع وإدارة تضارب المصالح

3.1 تشمل التدابير الرئيسية التي وضعتها الشركة لأغراض منع وإدارة تضارب المصالح، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- تنفيذ إجراءات لمنع أو التحكم في تبادل المعلومات؛
- إقامة أُسس صارمة (Chinese Walls) لتقييد تدفق المعلومات السرية؛
- فصل المهام بين الأشخاص المعنيين؛
- إلزام الأشخاص المعنيين بالإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح؛
- تنظيم دورات تدريبية بشأن تضارب المصالح؛

- تطبيق الأتمتة على مجموعة واسعة من الأنشطة؛
- وضع ضوابط الجودة، والمراقبة، ومراجعات الأمن، وما شابهها من تدابير؛
- تطبيق إجراءات مكافحة الرشوة والفساد و إجراءات الإبلاغ عن المخالفات؛
- تحديد المحظورات على أنشطة معينة تنطبق على الأشخاص المعنيين؛
- الكشف عن تضارب المصالح الذي قد لا يمكن منعه أو إدارته بالكامل.

4 موافقة العميل

4.1 بتوقيع اتفاقية العميل مع الشركة، يُقر العميل بأنه على دراية بإحتمالية نشوء و/أو وجود تضارب المصالح المُفصَح عنه في هذه السياسة، ويوافق على أن تتصرف الشركة على الرغم من هذا التضارب.